واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات

ط .د نور الدين احمد حسام الدين "جامعة عمار ثليجي الأغواط "

الدكتور: بعداش طاهر"جامعة عمار ثليجي الأغواط"

مخبر دراسات التنمية الإقتصادية.

The Reality of business Incubators in Algeria

Frameworks and Challenges

NOREDDINE Ahmed Houssam Eddine*

*** Baadache taher**

Ahe.nouelddine@lagh-univ.dz
Hossamhoussam399@gmail.com

Baadache.t@gmail.com

الملخص:

حاضنات الأعمال هي أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبيا، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجيا، وتيسير فترة البدء في إقامة المشروع وذلك من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، إلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، فهي تقدم أيضا المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان، وتبعا لطبيعة المشروعات.

الكلمات المفتاح: حاضنات الاعمال ; تحديات حاضنات الاعمال ; سبل تطوير حاضنات الاعمال.

Abstract:

Business incubators are the basis for the development of a mechanism that incubates the owners of creative ideas and high-growth projects within a specific and relatively small spatial space, provides common basic services to support entrepreneurs with new ideas and technology, and facilitates the period of initiation of the establishment of the project by providing appropriate financial resources for the nature of these projects and facing the high risks resulting from their establishment, in addition to providing this system of basic administrative services, it also provides aid, specialized technical consultations and assistance Marketing sometimes, depending on the nature of the projects

Keywords: business incubators, challenges of business incubators, ways to develop business incubators.

مقدمة:

ان نمو المؤسسة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة كالإنسان خلال فترة الطفولة كونها تفتقر إلى العديد من مقومات النمو الذاتي، ولذلك فكثير من المؤسسات يصيبها الفشل في أولى مراحل حياتها بسبب انعدام هذه الرعاية "الحضانة".

ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كأنسب آلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان اقتصادي على ارض الواقع. من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها. وفي إطار سعي الجزائر لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني الذي هيمن عليه قطاع المحروقات فقد كرست جهودها لتبني هذه الآلية والاستفادة من خدماتها.

إشكالية الدراسة:

تعتمد كل من فكرة المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من الأفكار الفتية بيئة الأعمالالجزائرية، حيث شهد اطلاق ما يعرف بالمؤسسات الناشئة تأخر كبيرا، كما أن حاضنات الأعمال لا تزالتواجهعدد من العوائق وهذاما أدى في غالبالأحيان إلىفشلالكثير من المشاريعوالأعمال الناشئة. وتهدف هذه الورقة البحثية معالجةالموضوع من خلالالاجابة على التساؤلالتالي:

- **ما واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات ؟**

انطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بحاضنات الاعمال ؟
- ✓ ماهي أهمية واهداف حاضنات الاعمال ؟
- ✓ ماهي شروط نجاح حاضنات الاعمال وكيفية تقيمها ؟
- ✓ التحديات التي تواجه حاضنات الاعمال وسبل تطويرها
- ✓ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الأسئلة السابقة، وأملا في تحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

- ❖ تعتبر حاضنات الأعمال الإنطلاقة الاساسية لرجال الأعمال في بدء وتنمية وتطوير مؤسساتهم الناشئة ؛
- ❖ حدد المشرع مجموعة من القاونين والتنظيمات اللازمة لانشاء وإقامة حاضنات الأعمال
- ❖ وضعت الدولة مجموعة من الخصائص لتقيم ونجاح حاضنات الاعمال

أهداف الدراسة:

توجد عدة أهداف مرجوة عند الانتهاء من هذا البحث أهمها:

- ❖ التعريف بحاضنات الاعمال ؛
- ❖ معرفة المقومات الأساسية التي يجب توفرها لكي نقول ان هاته المؤسسة لها صفة حاضنة اعمال
- ❖ مرافقة اصحاب المؤسسات الناشئة؛
- ❖ توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر.

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية موضوع حاضنات الأعمال فيالعالم ، حيث تعتبر حاضنات الاعمال أحد أحدث الادوات المستخدمة لخلق وترقيةالمؤسسات الناشئة ، إذ أنه على االرغممن زيادة الدراسات حول هذا الموضوع في السنوات الاخيرة . لاتزال الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول لذا ينبغي الاهتمام بالتحديات والصعوبات التي تواجه حاضنات الاعمال في الجزائر اضافة الى سبل تطويرها من اجل مرافقة وترقية المؤسسات الناشئة .

محاور الدراسة : تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور على النحو التالي :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال ؛

المحور الثاني :عوامل نجاح وطرق تقييم حاضنات الأعمال ؛

المحور الثالث : واقع حاضنات الأعمال في الجزائر ؛

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

ظهرت فكرة حاضنات الأعمال قصد التقليص من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة, , وهي تهدف أساسا إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع, وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها. و إلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، يمكن أيضاً أن تقدم الحاضنة المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان وتبعاً لطبيعة المشروعات.

اولا : مفهوم حاضنات الأعمال

يرجع تاريخها إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم باطافيا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959 ،عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المكان كان يقع في منطقة أعمال وقريب من البنوك ومناطق التسويق وتحولت الفكرة إلى ما يسمى بالحاضنة[1].

وفكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي الصعوبات والظروف الخاصةبهم، وبدأت الفكرة تتطور شيئا فشيئا حتى أصبح عدد الحاضنات في و م أ 550 في نها ية 1997 .

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداءبها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نذكر منها ما يلي:

❖ **تعرفها الإسكوا UNESCWA[2] كالتالي:**

هي حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات و آليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها آياتها القانوني، ولها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة ، تهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة ، والتخرج منها .

وتعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقسى بالنسبة لمعظم المؤسسات الناشئة، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات .

أما **الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال**(NBIA) فتعرفها بأنها "أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال ، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك الحاضنة مقتدرة ماليا على النمو والاستمرار .

أما المفوضية الأوروبية فتعرفها على أنها: "حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، تهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجييا.

ما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال بيئة مخصصة لمساعدة رجال الأعمال في بدء وتنمية وتطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة بما يخفف عن هاته المؤسسات الأخطار لمعتادة ويوفر لها فرصا للنجاح والنمو، وذلك من خلال منظومة قانونية مؤسسة لهذا الغرض، ويتمتع بكافة الإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة لذلك[3]"

ثانيا-أهمية وأهداف حاضنات الأعمال:

تكتسي حاضنات "مشاتل" الأعمال أهمية بالغة نابعة من أهدافها والتي يمكن تقسيمها الى أهداف على المستوى الجزئي واهداف على المستوى الكلي، فعلى مستوى المؤسسةتهدف المشاتل الى:

-تقليل تكاليف بدء النشاط ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات.

-تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.

-تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.

-إيجاد الحلول المناسبة للمشاتل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات ص م.

-زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة.

-مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات[4].

أما على المستوى الكلي للاقتصاد تتمثل أهميتها في[5]:

-زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.

-زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.

-جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.

-زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.

-تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.

-تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة مؤسسات.

-تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.

-نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبر ات المحدودة في هذا المجتمع.

- توجيه رجال الأعمال نحو المؤسسات عالية التكنولوجيا والمؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

ثالثا-الإطار القانوني والتنظيمي لحاضنات الأعمال في الجزائر:نظرا لحداثة ظهور فكرة حاضنات الأعمال في العالم، ونتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته في دعم ترقية وتنمية المؤسسات الناشئة القائمة على الأفكار والمبادرات التكنولوجية المميزة، خصوصا في الدول المتقدمة، ، فقد ارتأت الجزائر أن تأخذ أيضا بهذا المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر ودعم ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية استراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

في هذا الإطار سعت الجزائر ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة إنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل .

وقد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم03- 79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، بناءا على المشرع الفرنسي، قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما، مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات أألعمال . وعلى ضوء المرسومين السابقين سنتناول فيما يلي الطبيعة القانونية والتنظيم والمهام و الأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

رابعا : مشاتل المؤسسات:

أ – تعريف مشاتل المؤسسات: مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ المشاتل احد الأشكال التالية[6]:

- ✓ **المحضنة** : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ✓ **ورشة الربط** : وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- ✓ **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

وما يلاحظ في التعريف الجزائري للمشاتل أنه قسم أشكال المشاتل حسب ن وع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالحاضنات تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، وهو المفهوم الأقرب إلى حاضنات الأعمال التقنية، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم السابق ذكرها المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات ال تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا

ب – **أهداف مشاتل المؤسسات:** تهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس عن طريق ما يلي[7]:

- ✓ المشا ركة في الحركة الاقتصادية، والعمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛ تواجدها؛
- ✓ تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- ✓ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- ✓ تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل

ج – مهام مشاتل المؤسسات: على ضوء الأهداف المحددة تتولى مشاتل المؤسسات المهام التالية

تقوم المشاتل بوضع محلا ت تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع ، كما تتولى عملية تسييرها وإيجارها.

- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- ✓ فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
- ✓ دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛
- ✓ إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
- ✓ دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- ✓ وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والعالمية اللازمة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة؛

المحور الثاني : عوامل نجاح وطرق تقييم حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال كأي كيان إداري يتطلب نجاحه و توفر حزمة من الشروط، كما قد يتعرض لمعوقات تقف في سبيل تحقيقه لأهدافه ، ويمكن تلخيص ذلك في مايلي[8] :

أ – شروط نجاح حاضنات الأعمال :

- وعي المبادرين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالمكاسب التي سوف تقدميا الحاضنات.
- ضرورة القيام بدراسات قبل الشروع في أي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه و على أرض الواقع.

- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.
- اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره وتبادل الخبرات.
- إقامة عالقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي والدولي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة.
- مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة لتصحيح الإنحرافات ومواكبة التطورات.
- توفير المناخ المناسب لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب – طرق تقييم أداء الحاضنات :

- يرتكز تقييم أداء حاضنات الأعمال على مدى مساهمتها في التنميةالاقتصادية والاجتماعية, ويمكن قياس أداء الحاضنات بواسطة مجموعة من المؤشرات والتي نلخصها في النقاط التالية :[9]
- عدد الشركات التي تم احتضانها والتي حققت نجاحا معتبرا بعد تخرجها من الحاضنة؛
- عدد الوظائف التي تم خلقها من خلال الحاضنة، ويقاس بعدد الوظائف التي يتم خلقها في المؤسسات المحتضنة كل عام حتى نهاية العام الثالث؛
- الوظائف والنشاطات الاقتصادية التي يتم استحداثها عن طريق الشركات التي تتخرج من الحاضنة، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف التي يتم خلقها كل عام عن طريق هذه الشركات، وما يعبر عن القيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات حتى نهاية العام السادس؛
- الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام؛
- نتائج المسوح الميدانية وتقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم, ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة؛
- قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، وتقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي؛
- حجم الضرائب والمدفوعات التي يؤديها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة منها إلى الدولة، وتقاس بمعدلات وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها الشركات والمؤسسات التي ساعدت الحاضنة على إقامتها؛

- القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعتقدات والمعطيات الثقافية والاجتماعية عن العمل الحر وإقامة الشركات الجديدة، وعلى الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات؛
- حجم وقوة التغيرات التي نتجت عن الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة وتقوم بتنفيذها فعلاً.

المحور الثالث : واقع حاضنات الأعمال في الجزائر:

ان الجزائر وبحكم اقتناعها بما يمكن ان تلعبه م.ص.م في تنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الانتاجية التي لا طالما سيطر عليها قطاع المحروقات اذا ما تلقت الدعم الضروري الذي يضمن لها انطلاقة سليمة تمكنها من الاستمرار والتطور، جعلت موضوع دعم وترقية م.ص.م ثابتا من ثوابت سياستها التنموية.

لكن المفارقة الكبيرة انه بالرغم من تعدد الشواهد على نجاح حاضنات الاعمال في مختلف الدول خاصة المجاورة منها في استقطاب ومساعدة المستحدثين على تأسيس مؤسسات ناجحة ومستديمة، قد تأخرت الجزائر تجسيد هذه الالية على ارض الواقع بالرغم من صدور المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات سنة 2003، ويعود اما لغياب النظرة الاستراتيجية للإدارة المسؤولة عن عمل الحاضنات وافتقارها للخبرة الكافية لإنشاء وتشغيل هذه الالية أو لعدم إدراكها الفوائد التي تتمخض عن تاسيسها.

فتبني الجزائر لفكرة حاضنات الأعمال جاء كمحاولة استنساخ تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال دون دراسة اولية لا مكانية تجسيدها على ارض الواقع بشكل يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية التي تعايشها الدولة، ويتكيف مع الذهنيات الريعية للفرد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمارات سريعة العائد، فالمجتمع الجزائري يفتقر لرواد الاعمال ذوي الافكار الرائدة القائمة على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالية. كما ان الجزائر لم مسبقا بمحاولة نشر ثقافة الابداع والريادة لدى المستحدثين بشكل موسع، ما انعكس سلبا على مرود حاضنات الأعمال في الجزائر. إذ لم ترق بعد إلى تقديم كافة الدعم المرجو بلوغه لدعم وترقية المؤسسات المحتضنة مقارنة بمثيلاتها. ويمكن التأكيد على هذا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على حاضنة عنابة –باعتبارها أولى الحاضنات التي سجلت انطلاقة فعلية في الجزائر– حيث يقتصر دورها على القيام بثلاث مهام نوجزها كمايلي[10]:

1-**تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة:** تتجلى ابرز هذه الخدمات في:

-ضمان استقبال واحتضان المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة لمدة معينة(من سنتين إلى ثلاث سنوات).

-إمدادهابالأثاث والتجهيزات المكتبية ووسائل الإعلام الآلي والاتصال.

-تكوين مسؤولي هذه المؤسسات في مختلف جوانب التسيير.

-توثيق العلاقة بين الجامعات، البنوك والمقاولين الجدد وبصفة عامة الوسط الاقتصادي المحلي.

2- **تقديم استشارات للمؤسسات المحتضنة:** تعمل حاضنات الأعمال في الجزائر على تقديم تشكيلة من الاستشارات في شتى النواحي القانونية، المحاسبية، التجارية، المالية وغيرها.

3- **تسييرالعقار:** تضطلع حاضنات الأعمال في الجزائر أيضا بالقيام بوظيفة مسيرة للعقار من خلال توفير المحلات الملائمة في أماكن مهيأة ومنظمة يكون الدخول فيها سهلا ومهيأ للنشاطات وتستمر اتفاقية شغل هذه المحلات المأجورة لفترة محددة لا تتجاوز مدتها السنتين وبأسعار منخفضة عن تلك المطبقة في السوق العقاري.

وما يعاب على التجربة الجزائرية ايضا عدم التزام الحاضنات بتطبيق المعايير الموضوعة لعملية الاحتضان، فأغلبية المؤسسات المحتضنة هي مؤسسات قائمة على افكار جد تقليدية لا تحتاج فعلا الى حضانة او رعاية، ولا تحقق أي نوع من الترابط والتكامل فيما بينها. اضافة هشاشة العلاقة بين الحاضنة والجامعات ومختلف مراكز البحث العلمي، والتعاون شبه المنعدم بين نشاط الحاضنة وهياكل الدعم الاخرى.

اولا – أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر:

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لمتكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية[11]:

- تأخر صدور القوانين المراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003 .

– أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكال من ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛ –المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل المؤسسات ص وم، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛ –عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمةلإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات .والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة2005 ؛

–العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

ثانيا – سبل تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر: بالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة، والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر، ونلخص هذه الممارسات في العناصر الأساسية التالية[12]:

- ✓ تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين ، تفاديا لأية تعارضات مستقبلية؛
- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها معبقية المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار.
- ✓ المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع.
- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن.
- ✓ فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية، تطوير مهارات بحوث التسويق.

- ✓ المساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع –تطوير مهارات الترويج .
- ✓ تقديم خدمات الإنترنت، والهاتف، والفاكس، وخدمات النسخ، والأمن، والبريد، وخدمات السكرتارية، والمحاسبة .
- ✓ تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن الى العديد من قنوات الاستثمار والممولين مثل :البنوك، المستثمرين من القطاع الخاص.
- ✓ الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من اغلب البلدان العربية كسوريا، تونس، مصر والأمارات، **والتي تهدف الى:**

- دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز اد أعمال إقليمية شبكة رواد اعمال إقليمية.
- إ نشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.
- تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية ال شركات الجديدة.

ثالثا– تحديات حاضنات الأعمال في الجزائر: بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الاعمال في العالم في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، إلا انها لا تزال في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول، وعموما فان حاضنات الاعمال في الجزائر تعاني من جملة من النقائص، وتواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها، ويعود ذلك لعدة أسباب[13] :

- ✓ حداثة و محدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر.
- ✓ ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافيةحول المقاولاتية في التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق نقص الأفكار الابداعية والمبتكرة.
- ✓ ضعف التمويل، ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.
- ✓ الاجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين.
- ✓ تخلف وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول أسواق كبرى نظرا لضعف تنافسيته.
- ✓ ضعف الانفاق الحكومي على االبحثالعلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلميعن أرض الواقع.
- ✓ التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال العالمية .

- ✓ بالنسبةلحاضنة الأعمال العامة تعاني من مشكلة بعدها عن المناطق الحضرية وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمول بها في العالم مثل ارتفاع ايجارات البنى التحتية التي توفرها لرواد الاعمال.

رابعا – أبرز حاضنات الأعمال في الجزائر[14]:

1- **حاضنة سيلابس Sylabs**: تأسست سيلابس عام عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرّعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي، تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات الناشئة في النظام البيئي الرياي الجزائري، ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنّجاح في السّوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم. كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل والتّقرب مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليًا وعالميًا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر.

2- حاضنة INCUBME:

انكوب مي هي حاضنة أعمال أخرى مقرها في الجزائر العاصمة. ويسيّره أصحابه من الجزائر في الخارج. و تساعد هذه الشّركة المشاريع والشركات الناشئة المبتكرة من خلال تقديم الدعم والمشورة ومتابعة سير المشاريع (فنيًا / ماديًا/ لوجيستيًا، وإداريًا). كما تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال الحديثة وعالم الأعمال من خلال المؤتمرات والفعاليات.

3– حاضنة CYBERPARC DE SIDI ABDELLAH :

الوكالة الوطنية لترويج لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في القطاع العام تأسست عام 2004. يقع مقرّها الرئيسي في سايبر بارك في مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة. وتهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء نظام بيئة ريادي وطني من خلال تشجيع الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة لضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الجزائري.

4 – حاضنة BCOS : يقع مقرّ بيكوس في مدينة المحمدية بالجزائر. ومنذ ذلك الحين، تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال. تشمل خدماتها تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال والبيزنس.

5 – حاضنة Algerian Center for Social Entrepreneurship :

تأسس المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية عام 2016، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، وكذلك دعم وتقريب الجهات الفاعلة في النظام البيئي لريادة الأعمال، ويدعم كذلك رواد الأعمال الاجتماعيين. يتم ذلك من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، ودعم المشاريع في هذا المجال من خلال تقديم التوجيه والاستشارات.

6– حاضنة :Fikra Tech – CDTA :

أو تُعرف كذلك بمركز تنمية التكونولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن، بالعاصمة. وتعّد مؤسسة تابعة للقطاع العام متخصّصة في العلوم والتكنولوجيا. وتتمثّل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التّدريبات.

7– حاضنة INSTITUT HABA :

يقع معهد حبّة يقع في بلوزداد، مكان 1 ماي، الجزائر، معهد حبّة مسرعّة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسريع نمو الشركات الناشئة باستعمال أدوات مختلفة مثلFablabs و .ThinkThank كما تملك مجلسًا علميًا لتقييم المشاريع ومراقبتها.

الخاتمة:

من خلال عرضنا وتحليلنا للمحاور الثلاث لهذه الورقة البحثية تبين لنا بوضوح واهمية حاضنات الاعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، ففي إطار ترقية ودعم المؤسسات الناشئة كرست الجزائر مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد حاضنات الأعمال أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال العقدين الأخريين من الزمن،كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية الى منتجات قابلة للتسويق على ارض الواقع عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث من جهة وعالم الصناعة من جهة أخرى بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم.

فالدعم المقدم من طرف حاضنات الأعمال أفضل بالمقارنة مع الحمائية التي توفرها الدولة للصناعات الناشئة باعتباره دعما متكاملا، مؤقتا، يراعي الانتقائية في اختيار المؤسسات والتدرج في عملية نزع الدعم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حاضنات الإعمال في الجزائر يقترب أكثر من مفهوم المشاتل، اذ يعتبر تبني الجزائر لفكرة الحاضنات خطوة في المسار لكن الثمار لم تقطف بعد، لحداثة التجربة في هذا الميدان من جهة، وعدم ادراك المسؤولين عنها لأهمية خدماتها من جهة اخرى.

ومن أجل تفعيل دور هذه الآلية في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع حركية التنمية الشاملة، ارتأينا **إلى تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:**

- ❖ تكثيف الجهود المتعلقة بتكوين وتدريب المستحدثين إذ تغيرت النظرة للعملية التدريبية فلم تعد مجرد عبء على المؤسسة بل تطورت لتصبح استثمار طويل المدى يكفل النمو البقاء في ظل الصراعات الاقتصادية العنيفة، وتأكيد ضرورة تأهيل الطاقم الاداري المشرف على نشاط الحاضنة موضوع تأهيل العنصر البشري لم يعد امرا اختيارا تلجا اليه المؤسسة بل اصبح ضرورة ملحة للتكيف مع النظام العالمي الجديد الصارم. فنجاح حاضنات الاعمال يقاس بمدى رشاده إدارتها.
- ❖ تنمية ثقافة العمل الحر، وتعزيز التوجه لدى المجتمع المحلي نحو العمل الاقتصادي والإنتاجي والابتعاد على مفهوم الهبات والمساعدات، وتعزيز الاعتماد على الذات، ومحاولة غرس وتنمية الروح الريادية من خلال توفير بيئة عمل مناسبة تساعد على الإبداع والابتكار.
- ❖ ترقية الحوار والتشاور بين المستحدثين والمسؤولين على نشاط الحاضنة، فالحوار بات من اهم الشروط التي تنمي مردودية العمل كونه يمثل الوسيلة الحضارية والاخلاقية المثلى التي تضمن الوقاية من النزاعات وتمكن من ايجاد الحلول مهما بلغت حدتها عن طريق التوافق والاتفاق.
- ❖ ضرورة التنسيق بين القطاع الحكومي والمجتمع المحلي في دعم جهود التنمية. وتقوية أواصر الربط بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصناعة، للاستفادة من مخرجات الأبحاث العلمية في التطوير الصناعي.
- ❖ ضرورة الإسراع في توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر، ليمتد إلى اغلب ولايات الوطن، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال انشاء حاضنات الاعمال.
- ❖ السهر على تعبئة مختلف الجهود والموارد لمد الحاضنات بجميع الإمكانيات المالية، المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في ميدان حاضنات الأعمال أو على الأقل الخاصة بالدول المجاورة كتونس والمغرب وبعض الأقطار العربية الأخرى كمصر، دبي والبحرين لتفادي المشاكل التي عانت منها.

الهوامش والإحالات:

[1]- Peter Van der sijde, La bonne pratique en matière d'infrastructure pour les pépinières d'entreprises et du soutien a l'innovation, Rapport final de séminaire « Meilleures Pratiques dans le domaine des pépinières d'entreprises et du soutien à L'innovation » qui s'est tenu à Espoo, Finland, les 19 et 20 novembre 1998. 70.MarinaLavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad?, Ottawa, Canada, MBA, August 2000. P13

[2]- شريف غياط، محمدبوقموم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة-الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد 2، ديسمبر سنة 2007، ص 62-63 .

[3]-نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.ص116

[4]نبيل محمد شلبي، **نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى"ندوة واقع ومشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية 2009/09/2، ص 03

[5]- محمد هيكل، **مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعةالأولى**، القاهرة، مصر، 2002، ص 192

[6]- المادة 27، **المرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد13، 26 فيفري 2003، ص 16.

[7]- الجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية رقم 13، 26 فيفري 2003، المادة 2، ص 01.

[8]- محمد هيكل، **مرجع سابق**، ص 196.

[9]- عاطف الشبراوي، **حاضنات الأعمال -مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية-، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة**، الرياض، المملكة السعودية، 2003، ص 56.

[10] - بريبش السعيد، **تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر**، أطروحة دكتورا دولة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص189.

[11]- بن بوزيان محمد، **تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات**، الملتقى الدولي حول التنميةالبشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية 10-09 مارس 2004 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. ص 18

[12]- -برحومة عبد الحميد، **صورية بوطرفة، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**، مداخلة،2011 ،ص11

[13]فوزيعبدالرزاق، **اشكالية حاضنات الأعمال بين التطويروالتفعيل** المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال، السعودية، 2014 ، ص 195.194 .

[14] https://jazairhope.org/ar آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر-